الأمم المتحدة

A/68/656

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2013
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء الثاني المقدم من الأمين العام عن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/628). واجتمعت اللجنة الاستشارية أثناء نظرها في التقرير مع ممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، واختتمت بردود خطية تلقتها يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢ - ويستند المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على النفقات الفعلية للأشهر الـ ٢١ الأولى من فترة السنتين، والاحتياجات المتوقعة للأشهر الثلاثة الأخيرة، والتغيرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف وتعديلات تكلفة المعيشة.

٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات والإيرادات لفترة السنتين يمثل زيادة صافية قدرها ١٧٣,٢ مليون دولار مقارنة مع الاعتمادات المنقحة وتقدير الإيرادات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراريها ٦٧/٢٤٧ ألف إلى جيم و ٦٧/٢٦٩. وتقدر النفقات المتوقعة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بمبلغ ٦٠٣,٧ ٥ مليون دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٢٠٤,٣ مليون دولار مقارنة مع الاعتمادات المنقحة البالغة ٣٩٩,٤ ٥ مليون دولار. وتقدر الإيرادات المتوقعة بمبلغ ٥٤٣ مليون دولار، أي بزيادة قدرها

131213 131213 13-61596 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣١,١ مليون دولار عن تقديرات الإيرادات المنقحة البالغة ٥١١,٩ مليون دولار. وترد التفاصيل في الجدول ١ من تقرير الأمين العام.

٤ - وتعكس الزيادة الصافية وقدرها ١٧٣,٢ مليون دولار مجموع آثار ما يلي: (أ) المتطلبات الإضافية المتوقعة البالغة ٢٠٤,٣ مليون دولار بسبب التغيرات في أسعار الصرف (٤٣,٨ مليون دولار)، والتغيرات في معدلات التضخم (٦٧,٣ مليون دولار)؛ والالتزامات المبرمة في إطار أحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٩ بشأن النفقات غير المنظورة وغير العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفي ما يتعلق بأجهزة تقرير السياسات (٤٣,٣ مليون دولار)؛ والتغيرات في تكاليف الوظائف وتعديلات أوجه الإنفاق الأخرى على أساس الاحتياجات الفعلية والمتوقعة (٤٩,٩ مليون دولار)؛ (ب) وزيادة في الإيرادات (٣١,١ مليون دولار). وتقدم الجداول البيانية ١ و ٢ و ٣ من تقرير الأمين العام تحليلا للنفقات المتوقعة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ حسب أبواب الميزانية، وفئة الإنفاق والعامل المحدد الرئيسي (سعر الصرف، والتضخم، والنفقات غير المنظورة والاستثنائية وقرارات أجهزة تقرير السياسة، وشغل الوظائف وتغييرات أخرى).

التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

٥ - ترد تفسيرات بشأن المتطلبات المتعلقة بالتغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم في الفرع ألف من تقرير الأمين العام. ويبين الجدول ٤ من تقرير الأداء توزيع الزيادة والنقصان في التقديرات بسبب التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم حسب مركز العمل. وترد تفاصيل معدلات الصرف المدرجة في الميزانية والمتحققة لجميع مراكز العمل في الجدولين البيانيين ٤ و ٥ من التقرير.

٦ - ويشير الأمين العام في الفقرة ٣ من تقريره إلى أن الاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ يعكس تأجيل إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف لكشوف المرتبات، والتكاليف العامة للموظفين ومعدلات الشغور لعام ٢٠١٢ وتأجيل إعادة تقدير التكاليف الإجمالية المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠١٣، مما يعكس قرار الجمعية العامة في الفقرة ٦ من الفرع العاشر من قرارها ٦٧/٢٤٦ بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٧ - وتشير الفقرة ٩ من تقرير الأمين العام إلى أن من حيث معدلات التضخم وأسعار الصرف، تستند التعديلات على الموارد من الوظائف لعام ٢٠١٣ إلى التجربة الفعلية في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع المعدلات المعتمدة في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبالنسبة لعام ٢٠١٢، تستند التعديلات على التجربة الفعلية لعام ٢٠١٢ بالمقارنة مع أسعار الصرف

ومعدلات التضخم المقررة في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي تتضمن توقعات للشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٢.

٨ - ويشير الأمين العام أيضا في الفقرة ١٠ من تقريره إلى أن التعديلات المتعلقة بالاحتياجات من غير الوظائف تستند إلى التجربة الفعلية حتى الآن في فترة السنتين مقارنة مع تلك المقررة في الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ووفقا للمنهجية المعتمدة، طبقت الحسابات في وقت تنقيح الاعتمادات للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ معدلات الصرف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بالنسبة لأديس أبابا وبيروت وغزة ونيروبي وجنيف والمعدل الوسطي بالنسبة لبقية مراكز العمل، وذلك للسماح لأدنى تقدير لكل مركز عمل.

٩ - وكما هو مبين في الفقرة ١٢ من تقرير الأمين العام، فإن الزيادة في الاحتياجات نشأت نتيجة أسعار الصرف غير المواتية لدولار الولايات المتحدة في ما يتعلق بعدد من العملات، بما في ذلك الفرنك السويسري (٤٩,٥ مليون دولار)، والباهت التايلندي (٢٨ مليون دولار)، والبيزو الشيلي (١,٦ مليون دولار) واليورو (١,٤ مليون دولار)، يقابلها انخفاض الاحتياجات لأديس أبابا (٦١ مليون دولار) ونيروبي (٢,٤ مليون دولار) نتيجة لتغير أسعار الصرف في اتجاه إيجابي. ويرد توزيع التغيرات الناتجة في تقديرات الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ حسب مراكز العمل في الجدول ٤ من التقرير.

١٠ - وفي ما يتعلق بالفرنك السويسري على وجه الخصوص، الذي يشكل معظم الزيادة، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه افترض معدل ٠,٩٣٩ فرنك سويسري للدولار لغير الوظائف في الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتم استخدام معدل ١,٠٤٦ فرنك سويسري للدولار بالنسبة للوظائف في عام ٢٠١٣ في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وكان المعدل المتوسط المحسوب لعام ٢٠١٣، على أساس الخبرة الفعلية لغاية شهر تشرين الاول/أكتوبر مع تطبيق معدل شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، في الواقع، ٠,٩٢٦ فرنك سويسري للدولار. ويشير الأمين العام إلى أن هذه التغيرات في القيمة تستثني الفرق الموجب البالغ ٣,٥ ملايين دولار الناجم عن الشراء الآجل للفرنكات السويسرية ما بين أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (انظر الفقرات ١٢-١٤ أدناه للحصول على مزيد من التعليقات على تجربة الأمانة العامة في الآونة الأخيرة في الشراء الآجل).

١١ - وترد معلومات عن أثر التضخم في الفقرات من ١٧ إلى ٢٠ من تقرير الأمين العام. وكما هو مبين، تستند التعديلات بسبب التضخم على أحدث المعلومات المتاحة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، فضلا عن التعديلات الناتجة عن الاختلافات في الأرقام القياسية

لتسوية مقر العمل الفعلية للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا وتعديلات تكلفة المعيشة الفعلية لجداول المرتبات للموظفين في فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة. وتعزى الزيادة البالغة ٦٧,٣ مليون دولار إلى التعديلات المتعلقة بمرتبات الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا (٢٦ مليون دولار)، ومرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة (٢٧ مليون دولار)، وما يتصل بها من اقتطاعات إلزامية من مرتبات الموظفين (١٣ مليون دولار) وأوجه الإنفاق غير المتعلقة بالوظائف (١,٣ مليون دولار). ويتضمن الجدول ٦ من التقرير توزيعا للزيادة والنقصان المتعلقين بالوظائف في الإنفاق الناجم عن التضخم حسب مركز العمل. ويتعلق أهم تغيير في التضخم في نيويورك وينعكس في تعديل صاعد لمرتبات الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا (١٦,٤ مليون دولار)، وفي فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة (٧,٣ ملايين دولار)، وكذلك في الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٦,٤ ملايين دولار).

التجربة الأخيرة من الشراء الآجل

١٢ - في الفقرة ٢٢ من تقريره، يقدم الأمين العام أيضا تفاصيل عن تجربة الشراء الآجل حتى الآن وممارسات العرض ذات الصلة، التي وافقت عليها الجمعية العامة في الفقرة ٨ من الفرع العاشر من قرارها ٦٧/٢٤٦. ويوضح الأمين العام أنه لما كانت المعاملات بالفرنك السويسري وتقلب الأسعار قد تركا أكبر الأثر على الميزانية، أبرمت اتفاقات الشراء الآجل للفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ١٥٠ فرنك سويسري. وبسبب ضعف الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري في عام ٢٠١٣، لوحظ تغيير إيجابي صاف بين الأسعار الآجلة المتعاقد عليها وأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بلغت قيمته ٣,٥ ملايين دولار.

١٣ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن هذه التجربة أثبتت قدرة المنظمة على تنفيذ عمليات الشراء الآجل. وأبلغت اللجنة أيضا بأنه خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تخطط الأمانة العامة لتنفيذ عملية شراء آجل لنقد أجنبي بمبلغ ٢٠ مليون فرنك سويسري كل شهر من عام ٢٠١٤ وذلك لتغطية جزء من تكاليف الموظفين في الميزانية العادية. وترى الأمانة العامة أن هذا سوف يقدم للمنظمة تأكيدا في اليوم الذي يجري فيه الاتفاق على هذه المعاملات عن المبالغ التي سيجري دفعها في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن الشكل السادس في تقرير الأداء يصور أسعار الفرنك السويسري واليورو مقابل دولار الولايات المتحدة على مدى العقد من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٣، مما كان يعكس تقلبات كبيرة خلال تلك الفترة.

١٤ - توافق اللجنة الاستشارية على أنه بناء على التجربة الأولية يبدو أن الشراء الآجل يعطي المنظمة يقينا أكبر بالنسبة للميزانية وقد يصبح أداة هامة في يد الأمين العام يتحكم بها على نحو أفضل بما يترتب على تقلبات سعر العملة من آثار في الميزانية. لذا توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقييما أكثر شمولا عن تجربة الشراء الآجل في تقريرها الأول عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

المصروفات غير المنظورة والاستثنائية وقرارات أجهزة تقرير السياسة

١٥ - ترد تفاصيل بشأن الاحتياجات الإضافية المتصلة بالالتزامات المبرمة وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٤٩ في الفقرات من ٢٣ إلى ٢٥ والجدول ٧ من تقرير الأمين العام. ويبلغ مجموع الاحتياجات الإضافية ٢٣,٢٨ مليون دولار وتشمل التزامات في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، (٠,١٥ مليون دولار)؛ والباب ٣، الشؤون السياسية (١٩,١٦ مليون دولار)؛ والباب ٧، محكمة العدل الدولية (٠,٠٤ مليون دولار)؛ والباب ٢٤، حقوق الإنسان (٣,٧٠ ملايين دولار)؛ والباب ٣٤، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية (٠,٢٣ مليون دولار).

١٦ - وفي الفقرات من ٢٦ إلى ٣٠ من تقريره، يشير الأمين العام إلى إبرام التزامات تنطوي على قرارات أجهزة تقرير السياسة بلغ مجموعها ٢٠,١ مليون دولار. وهي تشمل إعانة مالية للمحكمة الخاصة لسيراليون (١٤ مليون دولار) وتقديرات منقحة في ما يتعلق بأعمال إصلاح في مقر الأمم المتحدة في أعقاب عاصفة ساندي (٦,١ ملايين دولار).

١٧ - فيما يتعلق بالمبالغ المطلوبة لأعمال الإصلاح، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، لم يصرف سوى نصف المبلغ المخصص لهذا الغرض، ومن المتوقع أن يُستعمل الرصيد المتبقي بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أنه من المتوقع استكمال أوامر الشراء الجديدة لأعمال الإصلاح وأنه يجري تقديم أوامر تحوير لأنشطة متصلة بالعاصفة ساندي من قبل البائعين الذين تم اختيارهم بالفعل من خلال عملية تنافسية أدارها مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وتشرف عليهم شعبة المشتريات. **تلاحظ اللجنة أن أعمالا إصلاحية ما زالت تجري بعد أكثر من اثني عشر شهرا من هبوب عاصفة ساندي، ولا تزال هناك نسبة كبيرة من المبالغ ذات الصلة ينبغي إنفاقها قبل نهاية عام ٢٠١٣.**

شغل الوظائف وتغييرات أخرى

١٨ - تردُ زيادة صافية في الاحتياجات قدرها ٤٩,٩ مليون دولار في تقرير الأمين العام وتتألف من ٦٦,٨ مليون دولار للنفقات المتعلقة بالوظائف و ٨ ملايين دولار للاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلها جزئيا انخفاض صاف قدره ٢٤,٩ مليون دولار لأوجه إنفاق غير متعلقة بالوظائف. ويقدم الجدول البياني ٢ من التقرير تفاصيل عن شغل الوظائف والتغييرات الأخرى حسب أوجه الإنفاق.

١٩ - وتعكس الزيادة البالغة ٦٦,٨ مليون دولار تحت بند الوظائف زيادة الاحتياجات تحت بند المرتبات والتكاليف العامة للموظفين، مع انخفاض المعدلات الفعلية للشواغر للموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا إلى نسبة أقل مما هو مدرج في الميزانية خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وترد تفاصيل عن المتوسط الفعلي لمعدلات الشواغر في الفئة الفنية والفئات العليا وفئة الخدمات العامة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣ في الجدول البياني ٨ من تقرير الأمين العام.

تكاليف الموظفين الأخرى

٢٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الفقرة ٣٦ (ج) من تقرير الأمين العام تشير إلى انخفاض النفقات بمقدار ١٠,٨ ملايين دولار في إطار الباب ٢، شؤون الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة المؤتمرات، والمتعلقة أساسا بانخفاض استخدام المساعدة المؤقتة في الاجتماعات التي تعقد في جنيف. وبشأن وقف ترجمات الردود الخطية على قائمة القضايا الناشئة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، أبلغت اللجنة، بناء على استفسارها، أنه جرى الإبلاغ عن هذا التغيير عن طريق مذكرة شفوية في عام ٢٠١٢ جاء فيها أن الأمانة العامة استغنت عن هذه الممارسة. **وفي حالة عدم وجود تعليمات محددة من الهيئات الحكومية الدولية المعنية في هذا الصدد، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن توعز إلى الأمين العام بأن يعيد ممارسة ترجمة الردود الخطية على قائمة القضايا الناشئة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وذلك بأثر فوري.**

الرسوم المتعلقة بالسفر

٢١ - بينت أوجه الإنفاق لكل من سفر الممثلين وسفر الموظفين انخفاضين صافيين متوقعين مقدارهما ٤,٦ ملايين دولار و ١,٣ مليون دولار على التوالي، وفقا للفقرتين ٤١ و ٤٢ من تقرير الأمين العام. وبناء على طلبها، قُدمت للجنة الاستشارية تفسيرات خطية بشأن

التغيرات في أنماط السفر الفعلي خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، والتي كانت تعزى إلى مجموعة من التطورات والظروف الموضوعية المختلفة في فرادى أبواب الميزانية.

٢٢ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضا عن تأثير التدابير المتخذة لاحتواء تكاليف السفر، مثل الجهود المبذولة للحد من السفر بإشعار قصير وضمان أن يجري حجز الرحلات قبل أطول فترة ممكنة من موعد السفر (انظر قراري الجمعية العامة ٦٥/٢٦٨، المرفق، الفقرة ٢ (هـ) و ٦٧/٢٥٤ ألف، الفرع السادس، الفقرة ٨)؛ ولكنها أُبلغت أنه لا يمكن تقدير تأثير هذه التغييرات في السياسة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. **تلاحظ اللجنة مع الأسف أن الأمين العام لم يقدم، مرة أخرى، معلومات عن ما للتدابير المتعلقة بالسفر التي نصت عليها قرارات الجمعية العامة المتتالية من تأثير على الاحتياجات من الموارد (انظر أيضا A/68/7، الفقرة ١١٨). وفي هذا الصدد، توصي اللجنة الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يدرج معلومات واضحة وتفصيلية من هذا النوع في تقريره الأول عن الأداء لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.**

الأثاث والمعدات والتحسينات في أماكن العمل

٢٣ - يكشف تقرير الأمين العام عن العديد من الحالات التي لا تغطيها زيادة الاحتياجات في إطار الموارد المتاحة للمخطط العام لتجديد مباني المقر أو ما يرتبط بها من تكاليف في إطار دائرة إدارة المرافق. ويشير التقرير في الفقرة ٤٧، على سبيل المثال، أنه جرى إنفاق ٠,٧ مليون دولار على تركيب نظام تلفزيون بروتوكول الإنترنت كجزء من تنفيذ منشأة إذاعية دائمة ونظام لإدارة الأصول الإعلامية. وثمة زيادة أخرى مقدارها ٤,٨ ملايين دولار تمثل استثمارا في تكنولوجيا قاعات المؤتمرات في المباني المجددة للجمعية العامة والمؤتمرات على النحو المبين في الفقرة ٤٨ (أ). وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسارها، أن الإنفاق على هذه التكنولوجيا كان استثمارا استثنائيا، لمرة واحدة، يتصل بتركيب نظام لوحات أسماء إلكتروني في قاعات المؤتمرات ذات الصلة من شأنه تحسين كفاءة عمليات المؤتمر. وترد ملاحظات اللجنة وتوصياتها التي قدمتها بشأن تقديرات التكاليف المرتبطة بذلك في تقاريرها المتعاقبة عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (ورد آخرها في الفرع الخامس من تقريرها المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر (A/68/551)).

٢٤ - **تعتقد اللجنة الاستشارية أن هذه النفقات المخصصة كان يمكن تجنبها لو كانت ميزانيات المخطط العام لتجديد مباني المقر والتكاليف المرتبطة به قد تم إعدادها بشكل صحيح. وتؤكد اللجنة أيضا أن جميع هذه التكاليف، بما في ذلك تلك الواردة في الفقرة**

٢٣ أعلاه، ينبغي أن تدرج في أي تقرير كامل عن التكاليف المرتبطة التي قد تقدم للجمعية العامة لكي تراجعها، في سياق نظرها في قرارات التمويل ذات الصلة.

الالتزامات غير المصفاة

٢٥ - يشير الأمين العام في الفقرة ٥٤ من تقريره إلى أن قيمة الالتزامات غير المصفاة في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ بلغت ١٩٩,٥ مليون دولار. تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هذا المبلغ يقارن إيجابيا بما قيمته ٢٩٩,٦ مليون دولار من الالتزامات غير المصفاة التي كشف عنها تقرير الأداء الثاني لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للفترة المماثلة. **تثني اللجنة على الأمين العام لما بذله من جهود للحد من مستوى الالتزامات غير المصفاة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتأمل اللجنة أيضا أن يؤدي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي ستنعكس آثارها في تقارير الأداء في المستقبل، إلى مزيد من التحسينات في هذا الصدد في إدارة النفقات.**

أبواب الإيرادات

٢٦ - ترد في الفقرات من ٥٥ إلى ٦٠ من تقرير الأمين العام معلومات عن أبواب الإيرادات (١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛ و ٢، الإيرادات العامة؛ و ٣، الخدمات المقدمة للجمهور). ويعطي الجدول ٨ من التقرير ملخصا للتغييرات تحت أبواب الإيرادات. وكما هو مبين، فإن الزيادة الإجمالية في إطار أبواب الإيرادات تبلغُ ٣١,١ مليون دولار، مما يعكس زيادات في الإيرادات من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٢٥,٩ مليون دولار) ومن الإيرادات العامة (٥,٣ ملايين دولار) يقابلها انخفاض في صافي الإيرادات (٠,١ مليون دولار) في الإيرادات من الخدمات المقدمة للجمهور.

الخاتمة

٢٧ - يرد الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه في الفقرة ٦٢ من تقرير الأمين العام. **توصي اللجنة الاستشارية الجمعية بأن تحيط علما بالتقرير وأن توافق على التقديرات المنقحة في إطار أبواب النفقات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على النحو المبين في الجدول ٣ من التقرير، وتقديرات الإيرادات ذات الصلة، على النحو المبين في الجدول ٨ من نفس التقرير.**